الأمم المتحدة

A/C.3/76/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
23 March 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الساعة 15:00

الرئيس: السيد دواله ..... (جيبوتي)

المحتويات

البند 108 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 108 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)* (A/C.3/76/L.10/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/76/L.10/Rev.1: تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

1 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إنه فيما يتعلق بالفقرة 5 من مشروع القرار، لم تُحدَّد بعد طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية، بما في ذلك تاريخ انعقاده وشكله ونطاقه، ومن المفهوم أن قرارا بشأن الطرائق سيصدر فيما بعد. وفي ضوء غياب هذه الطرائق، فمن غير الممكن تقدير الآثار المترتبة في تكاليف الاحتياجات المتعلقة بخدمة المؤتمرات. وأشار إلى أنه بمجرد تحديد الطرائق، سيقدم الأمين العام، وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، الاحتياجات ذات الصلة من الموارد، إن وجدت. وأضاف أنه وفقاً للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ولن يترتب على اعتماد مشروع القرار في الوقت الحالي أي آثار في الميزانية البرنامجية.

2 - **السيد ريباكوف** (بيلاروس): عرض مشروع القرار، فقال إن من بين التحديثات الفنية لمشروع القرار إشارات إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى تفاقم العديد من أوجه الضعف التي تواجه الاتجار بالأشخاص وأدت إلى ظهور تحديات جديدة في مكافحة تلك الجريمة، وإلى إعادة تأكيد الدعم القوي للدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة العالمية للجائحة. وأضاف أنه طُلب إلى الأمين العام أن يدرج، في تقريره اللاحق عن هذه المسألة، توصيات بشأن التدابير الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود والاستجابة في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في سياق الجائحة.

3 - وأكد أنه ينبغي الحفاظ على توافق الآراء الدولي في مكافحة الجرائم المتصلة بالاتجار بالأشخاص. وقال إن وفده مستعد لمواصلة التعاون لتحقيق هذه الغاية، سواء على الصعيد الوطني أو بصفته رئيسا لمجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر.

4 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، والفلبين، وقطر، وكوستاريكا، وليبيا، ومصر، والمغرب، وميانمار، وهايتي.

5 - وأشار بعد ذلك إلى أن الوفود التالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: أوغندا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغانا، وغينيا، وفييت نام، والكاميرون، والكونغو، ومالي، والمكسيك، والنيجر، ونيجيريا.

6 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/76/L.10/Rev.1.*

7 - **السيد هيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الانخفاض في السنوات الأخيرة في الأعمال الانتقامية التي يقوم بها نظام لوكاشينكو ضد الأفراد الذين لا يشاركون في الأعمال غير المدفوعة الأجر في عطلات نهاية الأسبوع أمر جدير بالترحيب. بيد أن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بالقلق لأن حكومة بيلاروس لا تحقق بقوة في جرائم الاتجار ولا تلاحقها قضائيا بموجب نظامها الأساسي المتعلق بالاتجار.

8 - وأضاف أن حكومة بلده تدين بشدة الاستغلال السياسي من جانب نظام لوكاشينكو للأشخاص الضعفاء. وأشار إلى أنه ينبغي للنظام أن يوقف فورا حملته اللاإنسانية المتمثلة في تنظيم تدفقات للمهاجرين غير النظاميين عبر حدوده، مما يخلق نقاط ضعف كبيرة في ما يتصل بالاتجار بالأشخاص بالنسبة لهؤلاء المهاجرين. وأضاف أنه طالما يواصل نظام لوكاشينكو تجاهل التزاماته وتعهداته الدولية، وتقويض السلام والأمن في أوروبا، وقمع شعبه وإساءة معاملته، فستواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى مساءلة النظام عن أفعاله. ومضى قائلا إن حكومة بلده تؤيد الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء والحلفاء في مواجهة التحديات الناشئة عن حكومة بيلاروس، وفي دعم الاختيار الديمقراطي للشعب البيلاروسي.

9 - وأعرب عن أسفه لاحتواء مشروع القرار على صيغة توحي بأنه ينبغي للدول الأطراف أن تنفذ تنفيذا كاملا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فاستخدام عبارة "كاملا" يشير إلى ضرورة تنفيذ الأحكام غير الإلزامية للاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. غير أنه لا يوجد التزام بتنفيذ أحكام غير ملزمة. وقال إن اعتماد مشروع القرار متضمنا عبارة "كاملا" لا يوسع نطاق التزامات الولايات المتحدة، وإن بلده سيطبق هذه الصيغة وفقا للمادة 34 من الاتفاقية.

10 - **السيد فان دي ماله** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا، وآيسلندا، وسويسرا، والنرويج، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، فقال إن من شأن اتباعَ نَهج لمكافحة الاتجار بالأشخاص قائم على حقوق الإنسان

ومُراعٍ للمنظور الجنساني والاعتبارات العمرية ويركز على الناجين ويراعي آثار الصدمات أن يكفل حماية الضحايا والناجين ودعمهم وعدم تعرضهم للصدمات من جديد أو تكرار إيذائهم، وأشار إلى أن عمليات العدالة الجنائية تتعزز من خلال زيادة التعاون مع الضحايا والناجين فيما يتصل بوضع السياسات وملاحقة المتجرين قضائيا.

11 - وأعرب عن قلقه لأن بيلاروس التي تتولى تيسير مشروع القرار، تشارك حاليا في ممارسات تزيد من عدد المهاجرين عبر أراضيها. وبدلا من أن تجد ملجأً للمهاجرين من الاضطهاد، فإن هؤلاء المهاجرين يُستخدمون كأداة في عمل سياسي ضد الدول المجاورة. وهذا الاستغلال لأشد الناس تهميشا هو أمر مُخجل ومروع. وأشار إلى أن أي محاولة من جانب البلدان لاستغلال الهجرة غير النظامية أو تهريب البشر ينبغي إدانتها ورفضها بأشد العبارات. وأضاف أن النظام البيلاروسي يجب أن يتوقف فورا عن هذه الممارسات وغيرها من التهديدات المختلفة لحياة الناس وصحتهم، بما في ذلك استمرار منع وصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن تتقيد بيلاروس بالاتفاقيات الدولية وأن تُحاسب على تجاهلها التام للحياة البشرية والأمن. ولذلك فإن وفود أستراليا، وآيسلندا، وسويسرا، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة لم تشارك في تقديم مشروع القرار رغم أهميته. وأكد ضرورة الوفاء بالالتزامات بموجب صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة الملزمة قانونا.

12 - **السيد سكوغ** (ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك، أوكرانيا، وموناكو، والولايات المتحدة الأمريكية فقال إن مكافحة الاتجار بالأشخاص، التي لا تزال تمثل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، قد عولجت بصورة شاملة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر (2021-2025). ويتطلب التصدي الدولي للاتجار نهجا قائما على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا. والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما باستخدام طائفة من أدوات السياسة الخارجية والتعاون العملياتي لمكافحة الاتجار. وقال إنه تحقيقا لهذه الغاية، يجب الوفاء بالالتزامات بموجب صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة الملزمة قانونا.

13 - وأضاف أن من دواعي القلق البالغ أن بيلاروس، ميسرة مشروع القرار، تستغل حاليا الهجرة على نطاق واسع لأغراض سياسية، وهي ممارسة تصل إلى مستوى تهريب البشر أو الاتجار بالأشخاص وتُبرز استخفاف النظام البيلاروسي بهم، الذي يُعرّض حياة الناس وصحتهم للخطر في محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان والقمع الوحشي في البلد. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات هذا السلوك اللاإنساني وغير المقبول ويرفض أي محاولة تقوم بها بلدان ثالثة لاستغلال الاتجار بالأشخاص أو الهجرة أو تهريب الأشخاص. وأشار إلى أن النظام البيلاروسي يجب أن يتوقف فورا عن هذه الممارسات وغيرها من التهديدات المختلفة لحياة الناس وصحتهم، بما في ذلك استمرار منع وصول المعونة الإنسانية.

14 - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي اقترح إدراج فقرة في مشروع القرار لمعالجة هذه المسألة الحاسمة، ولكن الميسر لم يقبلها، على الرغم من التأييد الكبير. ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن ينأى بنفسه عن الفقرة 3 من مشروع القرار، لأن تلك الفقرة لا تعكس موقف الاتحاد الأوروبي وهي نتيجة لتغيير غير مقبول في الاقتراح الأصلي.

15 - **السيدة جبريكيدان** (إريتريا): قالت إن إحدى النتائج الهامة للقرار المتعلق بتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تمثلت في إنشاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي عزز التعاون والتنسيق في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وشددت على ضرورة تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الاتجار وأسبابه الجذرية.

16 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتحديثات التي أُدخلت على مشروع القرار المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص والحاجة إلى حماية تركز على الضحايا ومساعدة ضحايا الاتجار. وقالت إن وفد بلدها يرحب أيضا بالإشارة إلى خطة عمل فريق التنسيق، التي تم إقرارها في الاجتماع المعقود على مستوى الرؤساء في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأضافت أن الخطة حددت ستة مجالات ذات أولوية لتحسين الجهود العالمية لمكافحة الاتجار.

17 - وأكدت أن وفد بلدها لا يزال ملتزما بمكافحة الجريمة البشعة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص، بسبل منها مواصلة الجهود المبذولة مع البلدان على الصعيد الثنائي، وفي إطار عملية الخرطوم، ومن خلال مبادرات إقليمية ودولية أخرى.

18 - **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): تكلمت أيضا باسم أستراليا وهولندا، فقالت إن مكافحة الاتجار بالأشخاص والرق المعاصر أولوية للأمم المتحدة وتتطلب مشاركة نشطة من جانب الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والضحايا والناجين. وأوضحت أن

الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل مكافحة الرق والاتجار تهدف إلى إعطاء القطاع المالي دورا رئيســـيا في مكافحة الاتجار بالأشخاص والرق المعاصر. وأشارت إلى أن اللجنة لها أيضا دور هام، نظرا لأن الاتجار بالأشخاص والرق المعاصر يشكلان أزمة تواجهها حقوق الإنسان في الوقت الراهن.

19 - وأعربت عن انزعاج وفد بلدها البالغ من أن الدولة المقدمة لمشروع القرار تسهم هي نفسها بشكل منهجي في تلك الأزمة من خلال اســـتخدام المهاجرين واللاجئين كســـلاح. وقالت إن تشـــجيع المعابر الحدودية غير النظامية من بيلاروس إلى الاتحاد الأوروبي يهدد السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة، وأســـفر عن أزمة إنســـانية خطيرة. وأعربت عن تضـــامن أســـتراليا وهولندا وبلدها مع رعايا الدول الأخرى الضعفاء الذين وقعوا فريسة للتكتيكات المؤسفة للسلطات البيلاروسية، ودعت جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل دعم حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

20 - **الســـيد هيرمان** (الدانمرك): قال إن بلده ملتزم التزاما قويا بمكافحة الاتجار بالأشـــخاص. وأشـــار إلى أن جميع حقوق الإنســـان حقوق عالمية، ويحق لضـــحايا الاتجار التمتع بجميع حقوق الإنســـان دون تمييز، على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشـــر (2021-2025). وأشـــار إلى أن الدانمرك تواصـــل العمل مع أصـــحاب المصـــلحة المعنيين لمعالجة الأســـباب الجذرية للاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا والناجين.

21 - وأضـــاف أن مضـــمون مشـــروع القرار لا يتعارض مع موقف الدانمرك بشـأن هذا الموضـوع الهام. غير أن من قام بصـياغة مشـروع القرار لم يقبل اقتراحا كان من شأنه أن يمكن الجمعية العامة من الإعراب عن قلقها إزاء الممارسـة المتعلقة باسـتغلال الهجرة، وهي ممارسـة خبيثة بوجه خاص، وخالية من احترام حقوق الإنسـان وكرامته، وتُسـتَخدم حاليا على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تُركت أعداد كبيرة من المهاجرين في الصـقيع الشـديد بدون مأوى مناسـب، أو طعام، أو ماء، أو رعاية طبية. وأشارت إلى أن هذا الاستغلال الخبيث للأشخاص الذين يعيشون في أوضـاع هشـة لأغراض سياسية أمر غير مقبول ويصل إلى مسـتوى الاتجار بالأشـخاص. وأوضـحت أن وفد بلدها لم يكن لذلك في موقف يمكنه من المشاركة في تقديم مشروع القرار.

22 - **السـيدة سـكوتشـيك** (بولندا): قالت إن الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار تدين الاتجار بالأشخاص وتصفه بأنه جريمة وتهديد خطير لكرامة الإنسان وسلامته البدنية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومن المفارقات أن بيلاروس، وهي الجهة الرئيسـية التي أعدت مشـروع القرار، اسـتغلت الهجرة على نطاق واسـع لأغراض سـياسـية لعدة أشـهر، وهي ممارسة تصل إلى مستوى تهريب البشر أو الاتجار بالأشخاص.

23 - وأشـــارت إلى أن الاتحاد الأوروبي اقترح إضـــافة فقرة إلى مشـــروع القرار لمعالجة ظاهرة اســـتغلال الدول للمهاجرين كأدوات، وفيما يلي نصـــها: "تهيب بالحكومات أن تتابع عن كثب التطورات في مجال الحماية والهجرة والأمن على الصـــعيد الدولي، وأن تتصـــدى لمحاولات استغلال الهجرة كأداة لأغراض سياسية وفي سائر التهديدات المتعددة السـبل من أجل حماية حقوق الإنسـان للمهاجرين وضـمان الامتثال للقانون الإنســاني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنســان". ومن المؤسف أن الميسر تجاهل هذا الاقتراح.

24 - وأشـــارت إلى أنه وفقا لتقديرات مختلفة، يجري نقل أكثر من 1 000 مهاجر جوا إلى مينسك كل يوم. ثم يجري نقلهم إلى الحدود مع لاتفيا وليتوانيا ومع بلدها، حيث تجبرهم أجهزة الأمن البيلاروســية على المرور عبر الســياج الحدودي. وقالت إن النظام البيلاروســي يُعرّض عمدا حياة الناس وصحتهم وسلامتهم للخطر، متجاهلا التزاماته بموجب القانون الدولي والتزاماته الأساسية في مجال حقوق الإنسان. فالنظام يســتخدم المهاجرين بخبث في هجمات بســبل مزدوجة ضــد البلدان الديمقراطية ويحاول ابتزاز الاتحاد الأوروبي باســتخدام المهاجرين. واستطردت قائلة إن السيد لوكاشينكو يسعى يائسا إلى صرف الانتباه عن الحالة في بلده، حيث يســتمر ويتفاقم القمع الوحشــي وانتهاكات حقوق الإنســان، بما في ذلك ضــد الأقلية البولندية. واختتمت كلمتها قائلة إن بيلاروس ينبغي أن تكون منصفة في مشروع قرارها، وأن تكف عن استخدام الأبرياء في ألاعيبها السياسية المؤذية.

25 - **الســيدة ميتش** (كرواتيا): قالت إن من المؤســف للغاية أن بيلاروس تســتغل حاليا أعدادا كبيرة من المهاجرين بطريقة تعد بمثابة تهريب للبشر أو الاتجار بالأشخاص. وينبغي للسلطات البيلاروسية أن تضع نهاية فورية لتلك الأنشطة ذات الدوافع السياسية. وبالإضافة إلى انتهاك القانون الدولي، فإن بيلاروس تتجاهل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتُعرّض حياة الناس وسلامتهم للخطر.

26 - وأشارت إلى أن بلدها يعارض بشدة استغلال الناس لأغراض سـياسـية وإعادة توجيه تدفقات المهاجرين نحو حدود الاتحاد الأوروبي. وأضافت قائلة إن كرواتيا تتعامل مع الهجرة غير النظامية على حدودها الخارجية للاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة، وتقف متضـــامنة تضـــامنا كاملا مع البلدان المتضـــررة من الهجوم المزدوج الوســـائل. وتتطلب

الاستجابة الدولية للاتجار نهجا قائما على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا. وأكدت أن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر (2021-2025).

27 - **السيدة ليندير تسي** (ألمانيا): قالت إن مئات الأشخاص، بمن فيهم نساء وأطفال، تقطعت بهم السبل على الحدود البيلاروسية، بدون مأوى أو ملابس كافية، بعد أن دفعتهم القوات البيلاروسية في البرد. ويتحمل السيد لوكاشينكو ونظامه المسؤولية عن تلك المعاناة الإنسانية الهائلة. وأشارت إلى أن ألمانيا تهولها إساءة استخدام محنة الناس لممارسة ألعاب القوة المخزية وصرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في بيلاروس كل يوم.

28 - وبينت أن وفد بلدها يؤيد بكل إخلاص مضمون مشروع القرار. وأضافت أن الاتجار بالأشخاص جريمة بشعة، وستبذل ألمانيا قصارى جهدها لمنعها وحماية الضحايا ومحاسبة مرتكبيها. غير أنه من الصعب تخيل سلوك أكثر خبثاً من تيسير مشروع قرار لمكافحة الاتجار بالأشخاص بينما تجري المخاطرة في الوقت نفسه بحياة وصحة مئات الأشخاص. ولذلك استحال على وفد بلدها أن يشارك في تقديم مشروع القرار، وأشارت إلى أن وفد بلدها لم يسمح باعتماده بتوافق الآراء إلا بسبب مضمونه. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي لبلدان المنشأ والعبور أن تكثف جهودها لوقف المأساة الهزلية واللاإنسانية التي تنتشر على الحدود البيلاروسية، وينبغي محاسبة المسؤولين عن لعبة القوة الخبيثة.

29 - **السيد ليباند** (إستونيا): قال إن بلده لا يزال ملتزما بمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال أمور منها الامتثال التام لالتزاماته بموجب الصكوك ذات الصلة المُلزِمة قانونا. وأشار إلى أن وفد بلده أسهم في المناقشات بشأن مشروع القرار بهدف تحسين الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن دواعي القلق العميق لذلك أن المقدِّم الرئيسي يستخدم حاليا تكتيكا غير مقبول يتمثل في استغلال المهاجرين على نطاق واسع لأغراض سياسية، وهي ممارسة تعد بمثابة تهريب للبشر أو الاتجار بالأشخاص برعاية الدولة. وأضاف أن وفد بلده يدين بشدة الأعمال اللاإنسانية التي تقوم بها السلطات البيلاروسية، والتي تُعرّض للخطر حياة وسلامة عدد لا يحصى من الناس وتهدف إلى صرف الانتباه عن الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان والقمع الوحشي الذي تمارسه السلطات البيلاروسية ضد شعبها. ويجب منع حدوث أزمة إنسانية، ويجب على السلطات البيلاروسية أن توفر للمنظمات الدولية إمكانية فورية ودون عوائق لتوصيل المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الأشخاص العالقين في البلد.

30 - **السيد غونزاليس بيماراس** (كوبا): قال إن هذه الجلسة من المفترض أن تكرس لاعتماد مشروع قرار في إطار البند 108 من جدول الأعمال، وليس لمناقشة حالة محددة في إطار البند 74 (ج) من جدول الأعمال. وأشار إلى أن الانتقائية والكيل بمكيالين والنهج العقابي لا تؤدي إلا إلى مواجهات ولا تسهم في تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وينبغي عدم تسييس اعتماد مشروع قرار مواضيعي بشأن هذه المسألة المعقدة بهدف الاستفراد ببلد بعينه. وينبغي معالجة مسألة الاتجار بالأشخاص بروح من الحوار والاحترام المتبادل والتعاون. وأعرب عن امتنان وفد بلده لوفد بيلاروس على المفاوضات الشفافة والشاملة بشأن مشروع القرار.

31 - **السيدة رين** (فنلندا): قالت إن بلدها ملتزم التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطلب التصدي للاتجار نهجا قائما على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا. وذكرت أن حكومة بلدها اعتمدت خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر، تهدف إلى منع الاتجار بالأشخاص والحد منه، مع إيلاء أهمية خاصة لحماية الضحايا. وتتفق الخطة مع التزامات فنلندا بموجب صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة الملزمة قانونا.

32 - وأضافت أن بلدها يدين بشدة أي محاولة لاستغلال الاتجار بالأشخاص أو الهجرة أو تهريب البشر لأغراض سياسية ويؤيد تأييدا تاما الدعوة الموجهة من الاتحاد الأوروبي إلى النظام البيلاروسي للوقف الفوري لهذه الممارسات وغيرها من التهديدات المختلفة لحياة الناس وصحتهم، بما في ذلك المنع المستمر لوصول المعونة الإنسانية.

33 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتجار بالأشخاص هو أحد أخطر مظاهر الجريمة الدولية. فهو يشكل تهديدا خطيرا للأمن، ويقوض الاستقرار وسيادة القانون والكرامة الإنسانية، ويحول الناس إلى سلع باستخفاف.

34 - ومضى قائلا إنه على الرغم من أهمية موضوع مشروع القرار، فإن بعض البلدان الغربية قررت استغلال المناقشة لتحقيق أهدافها الانتهازية. وقال إن وفد بلده يدين البيانات المسيئة التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي في تجاهل لمبدأ الحوار القائم على الاحترام المتبادل بشأن قضايا حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تصفية حساباته السياسية مع مقدم مشروع

القرار باتهامه بلا أســاس بإثارة أزمة الهجرة. ومن غير المقبول تحويل اللوم عن أزمة الهجرة في أوروبا إلى مينســك. فقد بدأ نزوح الناس من بلدان الشـرق الأوسـط بعد أن أخذت البلدان الغربية على عاتقها إعادة النظام إلى المنطقة. والأزمة قد نشأت بسبب التدخلات المسلحة للغرب في الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا والعملية الكارثية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان.

35 - وقال إن وفد بلده يود أن يعرف لماذا رفض الاتحاد الأوروبي اقتراح مينسك بإجراء مشاورات لحل مشكلة الهجرة ونَشر قوات على الحدود. وأضــاف أن وفد بلده يتســاءل أيضــا عما إذا كان الاتحاد الأوروبي يخطط لاستخدام قواته ضـد الرجال والنسـاء والأطفال العزل الذين يحاولون الوصـــول إلى أوروبا لأنهم ســـمعوا الكثير عن القيم الأوروبية العظيمة. وأشـار إلى أنه يبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يسـعى إلى حل الأزمة الإنسـانية الحادة، بل إلى اسـتخدام الحالة الراهنة للقتال ضـد خصـم سـياسـي. وينبغي للبلدان الغربية أن تمتنع عن اسـتخدام خطاب الكراهية وتسييس عمل اللجنة.

36 - **الســيد كومبســتون** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده ملتزمة التزاما تاما بالقضاء على الرق المعاصر والاتجار بالأشخاص، وإنها تلتمس باستمرار سبلا لتعزيز نهجها من خلال، على سبيل المثال، قانونها المتعلق بالرق المعاصـر. وقد قادت المملكة المتحدة الدعوة إلى العمل لوضع نهاية للسخرة والرق المعاصر والاتجار بالأشخاص، التي أطلقت في الجمعية العامة في عام 2017 وأيدها منذ ذلك الحين أكثر من 90 بلـدا. وينبغي أن تكون مواجهـة الرق المعـاصـــر والاتجـار بالأشخاص ودعم الضحايا أولوية لجميع الدول الأعضاء.

37 - وأضــاف أن المملكة المتحدة دأبت تقليديا على تأييد مشـروع القرار وتواصل دعم الجهود الدولية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. غير أن وفد بلده يلاحظ السـلوك الخبيث لحكومة بيلاروس في تيسـير مشـروع القرار بينما تهندس في الوقت نفسـه أزمة مهاجرين في محاولة لتقويض بولنـدا وبلـدان أخرى في المنطقـة. ونتيجـة لـذلـك، يواجـه المهاجرون مخاطر متزايدة من الاســتغلال والاتجار. وأشــار إلى أن الحالة تُبرز مرة أخرى تجاهل النظام البيلاروســي للمعايير الدولية. فاســتخدام الأشــخاص الضــعفاء بهذه الطريقة هو حيلة خبيثة للغاية لممارسـة الضـغط على جيرانها، ولن تفعل شـيئا لحل الأزمة السـياسـية الداخلية المســتمرة في بيلاروس. واختتم كلمته قائلا إن حكومة بلده ستواصل العمل مع الشركاء الدوليين للتصدي للسيد لوكاشينكو ونظامه ومحاسبتهم على سلوكهم المدمر.

38 - **الســيد كليما** (تشـيكيا): قال إن مكافحة الاتجار بالأشـخاص كانت أولوية لحكومة بلده منذ أمد بعيد، التي جسـدت جهودها المتواصـلة في هذا الصـدد من خلال الموافقة على اسـتراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالأشـخاص للفترة 2020-2023. وأشـار إلى أن تشـيكيا تشـعر بالجزع إزاء الحالة المزرية على الحدود البولندية - البيلاروســية وأن بيلاروس، ميسـرة مشـروع القرار، تسـتغل المهاجرين لزيادة الضـغط على الحدود وخلق أزمة إنسانية، وهي ممارسة تصل إلى مستوى تهريب البشر أو الاتجار بالأشـخاص ويجب إدانتها ورفضـها بأشـد العبارات. وأضـاف أنه ينبغي للنظام البيلاروسي أن يوقف فورا الاستخدام المنظم للمهاجرين، الذين تتعرض حياتهم وسلامتهم للخطر لأغراض سياسية. ويلزم رد فعل قوي من المجتمع الدولي لمحاسبة بيلاروس.

39 - **الســيد ليبنيكس** (لاتفيا): قال إن حالة حقوق الإنســان في بيلاروس وســلوك البلد في المنطقة يتطلبان اهتماما دوليا فوريا ووثيقا. وأشـار إلى أن الانتخابات المزورة في عام 2020 قوبلت برفض واسـع النطـاق من الجمهور البيلاروســي. وقـام النظـام بقمع الاحتجـاجـات السلمية بعنف، بدلا من المشاركة مع المجتمع المدني، بل إنه أضـطر إلى تحويل مســار رحلةٍ جوية لاعتقال معارض ســياســي، وهو عمل لا يمكن وصفه إلا بأنه إرهابي.

40 - وأضـاف أنه منذ النصـف الثاني من عام 2021، دأب النظام البيلاروسي على تنظيم وصول أشخاص من بلدان ثالثة إلى بيلاروس، ووعدهم بتيســير الوصــول إلى الاتحاد الأوروبي وأجبرهم على العبور بشــكل غير قـانوني إلى البلـدان المجـاورة. ومن غير المقبول على الإطلاق اسـتغلال الأفراد الضـعفاء واسـتغلالهم لأغراض سـياسـية. وأضــاف يقول إن النظام يشــن هجمات مختلفة، لا تهدف فقط إلى التأثير على الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضـا إلى جني مكاسب مالية من الأنشــطة غير القانونية. وفي هذا الصــدد، فإن أعمال الســلطات البيلاروسـية تشـبه أعمال مهربي البشـر وشـبكات الجريمة المنظمة. وأشـار إلى أن العملية اقترنت بحملة تضـليل ضـخمة تهدف إلى تشـويه ســمعة بلدان الاتحاد الأوروبي المجاورة وتحويل الانتباه عن وحشــية حكومة بيلاروس ضد شعبها.

41 - ومضــى قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون حازما في مطالبته بيلاروس بالامتثال لالتزاماتها الدولية ووقف الانتهاكات الوحشـية لحقوق الإنسـان والسـياسـة اللاإنسـانية المتمثلة في اسـتغلال الناس من بلدان ثالثة لأغراض سياسية. وذكر أن قيام بيلاروس بوضع مشروع القرار ليس سوى نفاق.

42 - **السيد ألموسلشنر** (النمسا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والنمسا، بوصفها البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مؤيد قوي لولاية المكتب.

43 - وأعرب عن قلق وفد بلده لأن جوهر مشروع القرار ومحتواه الأساسي قد تعرضا للخطر بسبب الإجراءات الحالية التي تتخذها الجهة التي وضعت صيغته وهي بيلاروس، التي تستغل الهجرة على نطاق واسع لأغراض سياسية، وهي ممارسة تصل إلى مستوى تهريب المهاجرين ويمكن أن تُيسّر الاتجار بالأشخاص. وقال إن النظام البيلاروسي يعرّض حياة الناس وصحتهم للخطر في محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكاته لحقوق الإنسان وقمعه الوحشي. وينبغي إدانة هذا السلوك اللاإنساني الذي لا يطاق بأشد العبارات. وأوضح أنه ينبغي أن يتوقف النظام البيلاروسي فورا عن هذه الممارسات وغيرها من التهديدات المختلفة لحياة الناس وصحتهم، بما في ذلك مواصلة منع وصول المعونة الإنسانية. ولذلك فإن وفد بلده لم يكن في وضع يمكّنه من المشاركة في تقديم مشروع القرار.

44 - **السيد مايس** (لكسمبرغ): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعكف حاليا على صياغة خطة عملها الوطنية الثانية لمكافحة الاتجار. وأضاف أن الدول الموقعة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن هذه الدول ميسّر مشروع القرار، قد التزمت بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولذلك فإن لكسمبرغ تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار بالمهاجرين الذي تقوم به السلطات البيلاروسية. فقوات الأمن المسلحة لبيلاروس ترافق المهاجرين إلى حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتجبرهم على دخول تلك البلدان بصورة غير مشروعة. وتدين لكسمبرغ جميع الأعمال الرامية إلى تعريض حياة الناس وسلامتهم للخطر لأغراض سياسية. وأضاف أن أعمال السلطات البيلاروسية تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وينبغي وقفها فورا. وأعلن أن بلده يقف في تضامن تام مع الدول الأعضاء المتضررة من هذا الهجوم المختلط. وتؤكد لكسمبرغ من جديد التزامها بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وإنشاء طرق هجرة منتظمة للحد من مواطن ضعف المهاجرين.

45 - **السيد زيلينراث** (هولندا): قال إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء هو عمل مشترك يقوم به الجميع لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولذلك فإن وفد بلده يشعر بالصدمة لأن ميسّر مشروع القرار يُعرّض عمداً حياة الناس وسلامتهم للخطر بمحاولته إجبار مجموعات من المهاجرين أو اللاجئين على عبور الحدود بصورة غير مشروعة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويجد هؤلاء الرجال والنساء والأطفال، الذين وصل معظمهم إلى بيلاروس بصورة قانونية، أنفسهم في فخ نصبته السلطات البيلاروسية. ومن غير المقبول أن تستغل بيلاروس المهاجرين أو اللاجئين لأغراض سياسية. وذكر أن ممارسة ضغط على حدود الاتحاد الأوروبي بهذه الطريقة الخبيثة لن ينجح. ومن المهم منع حدوث أزمة إنسانية وضمان أن يتمكن أولئك، الذين يفتقرون إلى أساس قانوني للبقاء، من العودة إلى بلدانهم الأصلية بأمان.

46 - **السيد ملينار** (سلوفاكيا): قال إن بلده يدين قيام بيلاروس بتدبير استغلال البشر لأغراض سياسية. وذكر أن نظام لوكاشينكو ينقصه أي احترام لحياة الإنسان وكرامته ويبدي استخفافه من خلال محاولته صرف الانتباه عن حالة حقوق الإنسان المتدهورة في بيلاروس. وتتطلب هذه الأعمال اللاإنسانية رد فعل وتعاونا دوليين قويين لمحاسبة المسؤولين عنها. وأضاف أن سلوفاكيا تتضامن تضامنا تاما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتضررة مباشرة من الهجوم المتعدد الوسائل، وتدعو بيلاروس إلى وضع نهاية لسلوكها الخطير دون تأخير.

47 - **السيد مالوفره** (سلوفينيا): قال إن بلده ملتزم بمنع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، ومكافحته. وأضاف أن استغلال البشر في ظروف عصيبة لتحقيق أهداف سياسية ينتهك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وينبغي إدانته بأشد العبارات. ومما يثير القلق البالغ أن ميسّر مشروع القرار يستغل الهجرة لأغراض سياسية ويشجع بنشاط الممارسات التي تصل إلى مستوى تهريب البشر أو الاتجار بالأشخاص. وينبغي للنظام البيلاروسي أن يضع حدا لجميع الممارسات التي تعرّض حياة الناس وصحتهم للخطر، وأن يتقيد بالتزاماته وتعهداته الدولية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وأبدى أسفه لأن اقتراح الاتحاد الأوروبي بمعالجة هذه المسائل الهامة لم يحظ بقبول الميسر. ولذلك فإن وفد بلده لم يكن في وضع يمكّنه من المشاركة في تقديم مشروع القرار.

48 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة ضروري لمكافحة الاتجار بالأشخاص بفعالية. وأبدى في هذا السياق تأييد وفد بلده لمشروع القرار، وأشار إلى أنه انضم إلى توافق الآراء

بشأنه. فمن شأن مشروع القرار أن يسهم في التنفيذ التام والفعال لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

49 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء محاولات بعض البلدان إقحام مسائل ثنائية في عمل اللجنة. وأشار إلى أن تسييس عمل الأمم المتحدة خلق مناخا من التوتر وانعدام الثقة لا لزوم لهما فيما بين البلدان، ويزيد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا العالمية. وأضاف أن تعزيز العلاقات البناءة بين الدول الأعضاء يتيح لها التركيز على الغرض الحقيقي من عملها وعلى غرض منظومة الأمم المتحدة ككل.

50 - **السيدة فيست** (ليتوانيا): قالت إن من المؤسف أن ميسّر مشروع القرار لم يقبل فقرة هامة اقترحها الاتحاد الأوروبي.

51 - وأضافت أن بيلاروس تسعى إلى تجنب معالجة أفعالها من خلال استغلال رعايا البلدان الثالثة الضعفاء بطريقة خبيثة على نطاق واسع لأغراض سياسية، وهي ممارسة تعد بمثابة تهريب للبشر أو اتجار بالأشخاص برعاية الدولة. وأشارت إلى أن العملية المختلطة المُدَبرة بإحكام التي قامت بها السلطات البيلاروسية تقترب من أن تكون جريمة ضد الإنسانية. وأضافت أن النظام البيلاروسي يتولى تنظيم مرور الأشخاص الضعفاء من بلدان ثالثة عبر بيلاروس، مع وعد بالوصول إلى الدول المجاورة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي بولندا ولاتفيا وبلدها. وترافق قوات الأمن البيلاروسية المسلحة تلك المجموعات من المهاجرين إلى الحدود، حيث يُدفعوا بصورة غير قانونية نحو الاتحاد الأوروبي ويُتركوا بدون وثائق أو الحق في العودة إلى ديارهم. والكثير منهم في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية.

52 - ومضت قائلة إنه ينبغي إدانة تلك الأعمال اللاإنسانية التي يقوم بها النظام البيلاروسي، والتي تُعرّض حياة الناس للخطر، وتنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتهدد الأمن الدولي، بأشد العبارات. ويجب أن يتوقف فورا استغلال البشر لأغراض سياسية، ويجب إنشاء ممر إنساني لمواطني البلدان الثالثة الذين سيُعادون إلى ديارهم من بيلاروس بأمان وكرامة.

53 - **السيدة نور علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن أكثر من ساعة انقضت منذ أن بدأت اللجنة النظر في مشروع القرار، وهو وقت كان يمكن أن يُخصص للنظر في مشاريع قرارات أخرى مما يدفع عمل اللجنة إلى الأمام. ويبدو أن بعض الوفود نسيت أن هناك مشاريع قرارات قيد النظر في إطار البند 108 من جدول الأعمال. وأعلنت رفض الوفد السوري لمحاولات تجنب النقاش وتسييس المسائل الإجرائية من خلال مهاجمة بلد بعينه. وأشارت أيضا إلى أن الوفد السوري لا يوافق على محاولات تسييس مشاريع القرارات قيد نظر في اللجنة أو غيرها من المحافل. وأضافت أن سورية تطلب إلى بعض الوفود الأخرى، التي يبدو أن جميع بياناتها صاغها طرف واحد، أن تأخذ عمل اللجنة على محمل الجد بدلا من إطلاق اتهامات لأسباب واضحة.

54 - وقالت إنه ينبغي البحث عن حلول للأسباب الجذرية للهجرة والتشرد الداخلي، مثل الاحتلال، وأعمال العدوان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وأعربت عن ترحيب الوفد السوري بمشروع القرار ورغبته في الانضمام إلى توافق الآراء، نظرا للطابع الخطير للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال، وانطلاقا من اعتقاده بأن المسألة تتطلب استجابة دولية متضافرة. واختتمت قائلة إن سورية دأبت على المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما في ضوء انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها المتنامية بالإرهاب.

55 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يثني على وفد بيلاروس لقيادته المفاوضات بشأن مشروع القرار وجهوده المتواصلة في قيادة مجموعة أصدقاء متحدون لمكافحة الاتجار بالبشر وغيره من المبادرات لعدة سنوات.

56 - وأشار إلى أن بلده يولي أولوية عليا للسياسات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي جريمة مروعة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها من خلال الحوار والتعاون الشفافين. ووصف مشروع القرار بأنه متوازن. وأضاف أن السبيل الوحيد للنظر في مسألة بهذه الحساسية بالنسبة للأمن هو اعتبارها جريمة يمكن حلها بتعزيز تعددية الأطراف والامتناع عن تسييس الهجرة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة هي المنبر البارز لوضع سياسات عامة قابلة للتطبيق بشأن هذه المسألة، ذات نتائج فعالة تعود بالنفع على الضحايا وتضع حدا للإفلات من العقاب.

57 - وأوضح أن استخدام قوائم وصكوك انفرادية قائمة على الانتقائية والتسييس لا يؤدي إلا إلى إدامة مناخ الانقسام وتعريض الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للخطر. واختتم كلمته قائلا إن بلده يرفض أي محاولة لتسييس العمل الموضوعي للجنة والأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع الأهداف النبيلة التي تتطلع إليها المنظمة منذ إنشائها ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

58 - **السيدة جو** جياني (الصين): قالت إن وفد بلدها يؤيد اعتماد اللجنة لمشروع قرار بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها في هذا الصدد، وتقديم الجناة إلى العدالة، ودعم الإنصاف والعدالة للضحايا.

59 - وأعربت عن امتنان وفد بلدها لبيلاروس لتيسيرها المشاورات بطريقة محايدة وشفافة وللاستماع إلى جميع الأطراف. ومن المؤسف أن بعض البلدان أثارت مسائل لا علاقة لها بمشروع القرار. وينبغي لجميع الوفود أن تشارك في المشاورات بطريقة موضوعية وبناءة وأن تتجنب تسييس اللجنة.

60 - واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي لجميع البلدان أن تزيد من جهودها وأن تتخذ تدابير عملية لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص بشكل فعال.

61 - **السيدة ثيوفيلي** (اليونان): قالت إن ضغوط الهجرة الكبيرة التي نشهدها حاليا على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي مع بيلاروس اتسمت بتدفقات مستمرة للهجرة، واقترنت بجهد منظم يبذله بلد ثالث لممارسة ضغط سياسي على الاتحاد الأوروبي باستخدام الهجرة كأداة لإبراز القوة الجيوسياسية. وأشارت إلى أن بلدها واجه نفس الظاهرة في إيفروس في عام 2020. وأضافت أن استغلال البشر لأغراض سياسية، واستغلال الحالة من خلال الأخبار المزيفة، وتشجيع الناس على القيام برحلة محفوفة بالمخاطر باستغلال رغبتهم في الهجرة يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان واعتداءً على الكرامة الإنسانية. وأعلنت إدانة بلدها بشدة لاستخدام الهجرة غير النظامية لممارسة ضغط على الاتحاد الأوروبي.

62 - **المونسنيور هانسن** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن مكافحة الاتجار بالأشخاص، ودعم الضحايا والنهوض بالجهود الدولية للتصدي للاتجار هي من أولويات الكرسي الرسولي منذ أجلٍ بعيد. وأعرب عن ترحيب وفده بالإقرار الوارد في مشروع القرار بالدور الحاسم للتعاون الدولي وتعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك ما يتعلق بالتصدي للاتجار بالأشخاص في سياق الجائحة والتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بسبب الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

63 - **السيد ريباكوف** (بيلاروس): قال إنه بدلا من المشاركة البناءة في مشروع قرار حظي بتوافق الآراء لسنوات عديدة، يحاول عدد من البلدان الغربية، مرة أخرى، ممارسة الضغط على بيلاروس بتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة. وأضاف أن بيلاروس أتُهمت باستغلال الهجرة، إلا أن تدفقات الهجرة شوهدت في جميع مناطق العالم وليس فقط على حدودها مع بولندا ولاتفيا وليتوانيا. وأشار إلى أن الأسباب الحقيقية للهجرة الجماعية هي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتدهور المستمر للظروف الاقتصادية والمناخية التي تؤثر على الناس في البلدان الفقيرة، ومحاولات البلدان الغربية فرض أفكارها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بالقوة، بأساليب منها التدخلات العسكرية. وأضاف أن البلدان الغربية هي التي استغلت الهجرة، بعد أن دمرت كيان الدول والاقتصاد والبنى التحتية وأسلوب الحياة في بلدان بأكملها، وينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الشعوب التي تهرب بأعداد كبيرة من البلدان التي دمرتها.

64 - وأكد أن بيلاروس ليست مصدرا أو سببا لتدفقات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي، ولم تَفرض حالة طوارئ في أقاليمها الحدودية لإخفاء انتهاكاتها لالتزاماتها الدولية. وقال إن حكومة بلده تتعاون بنشاط مع الهيئات الدولية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وأشار إلى أن بولندا وليتوانيا تستخدمان حالة الهجرة كذريعة لانتزاع التمويل من الاتحاد الأوروبي وتبرير سياساتهما المناهضة للهجرة وانتهاكاتهما العديدة للالتزامات الدولية ذات الصلة. فهما تحاولان تعزيز مكانتيهما في السياسة الأوروبية من خلال شيطنة بيلاروسيا.

65 - وأضاف يقول إن الاتحاد الأوروبي، الذي يطبق جزاءات اقتصادية على بيلاروس وأوقف جميع مشاريع التعاون التقني معها، بما في ذلك مشاريع إدارة الحدود وتعزيز نظام اللجوء الوطني، يتوقع من بيلاروس أن تتصدى بمفردها لتدفقات الهجرة عبر الحدود المشتركة. ويوجد حاليا على الحدود أكثر من 000 2 شخص، من بينهم نساء وأطفال. ولا يَعتبر أي منهم بيلاروس مكان إقامته؛ وكلهم يرغبون في التقدم بطلب للحصول على الحماية في الاتحاد الأوروبي. وقال إنه بدلا من توفير ذلك، تقوم البلدان المجاورة بتسميم هؤلاء الأشخاص بالغاز المسيل للدموع، وتطلق النار فوق رؤوسهم، وتُجمِّع معدات عسكرية، منها أسلحة من العيار الثقيل، على الحدود. وهناك أدلة وفيرة وحجج دامغة على هذه الأعمال. وهذا هو الوجه الحقيقي للديمقراطية الغربية.

66 - واستطرد قائلا إنه ينبغي للبلدان التي دعت بيلاروس إلى أن تسمح للمهاجرين بالدخول، أن تقرأ البيان الذي أصدره في هذا اليوم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تقديم المعونة

الإنسانية للاجئين على الحدود من جانب ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وجمعية الصليب الأحمر البيلاروسية. فلا يمكن ضمان الحماية الفعالة للحدود إلا من خلال التعاون بين جميع الأطراف المعنية. وأشار إلى أن بلده مستعد للتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتأمين الحدود المشتركة والمشاركة البناءة في مشاريع قرارات الجمعية العامة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تبدي البلدان الغربية براغماتية صحية.

67 - وأضاف أنه ينبغي للبلدان الغربية ألا تسيء استخدام عبارة "نظام" عند الإشارة إلى بيلاروس. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده لا يرغب في استخدام هذه المصطلحات عند مواصلة المناقشات بشأن الانتهاكات العديدة والجماعية لحقوق الإنسان في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم، بما فيها بلدان الغرب.

68 - **السيدة فيست** (ليتوانيا): قالت إن ممثل بيلاروس لا يمكن أن يتوقع أن يُؤخذ على محمل الجد عندما يتكلم عن الالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية على الدول الأخرى، نظرا لتجاهل حكومته الصارخ، ليس فقط لحقوق المحتجزين على الحدود البيلاروسية، ولكن أيضا لحقوق شعبها، الذي نادرا ما يُسمع صوته في أي محافل. وأضافت أنه وفقا لما أشارت إليه مؤخرا سفياتلانا تسيخانوسكايا، فإن أزمة المهاجرين على الحدود بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي بدأت مع الأزمة السياسية في بيلاروس في عام 2020. فالنظام يُرهب البيلاروسيين والبلدان الديمقراطية. وذكرت أن الأزمة الإنسانية هي نتيجة لعدم الاحترام المتعمد منذ أمد بعيد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي أظهره النظام البيلاروسي وتُشكل هجوما متعدد الوسائل متعمدا مدبرا لأغراض سياسية. واختتمت كلمتها قائلة إن مسؤولية الهجرة غير النظامية وعواقبها تقع على عاتق النظام البيلاروسي، لأن مؤسسات الدولة ودوائر الحدود تشارك مباشرة في تنظيمها.

69 - **السيدة سكوتشيك** (بولندا): قالت إن بيلاروس تقوم بعملية مختلطة ترعاها الدولة ضد الاتحاد الأوروبي، بمشاركة جهاز الدولة برمته، وتستغل المهاجرين الأبرياء بخبث لتحقيق أهداف سياسية. فقد تم إغراء آلاف المهاجرين خلال الأسابيع القليلة الماضية للشروع في رحلة إلى مستقبل أفضل مفترض. وأضافت أن الوضع تصاعد في الأيام الأخيرة، حيث حاول ما يصل إلى 000 4 مهاجر الدخول قسرا إلى الأراضي البولندية في هجوم منسق أشرفت عليه أجهزة الأمن البيلاروسية، التي منعت المهاجرين بعد ذلك من العودة، بسبل منها إطلاق النار من أسلحة في الهواء. ومن شأن رفض بيلاروس توفير أي مأوى أو مساعدة إنسانية من خارج البلد للمهاجرين، إلى جانب تدهور الأحوال الجوية، أن يزيد من تفاقم الحالة. وأعلنت إدانة بلدها بأشد العبارات لممارسة استيراد الناس من أجل خلق أزمة أمنية وإنسانية وبالتالي تهديد الاستقرار الإقليمي.

70 - ومضت قائلة إن من المستحيل نسيان جذور الأزمة والانتخابات التي سُرقت من شعب بيلاروسيا في عام 2020. واستطردت قائلة إن هدف نظام لوكاشينكو هو الانتقام من الاتحاد الأوروبي لدعوته المجتمع الدولي إلى مواصلة اهتمامه بالحالة الحرجة لحقوق الإنسان في بيلاروس ودعمه للمعارضة الديمقراطية في البلد، التي تعرضت للاضطهاد بعد الانتخابات المزورة. وذكرت أن مستوى النفاق الذي أظهره النظام البيلاروسي في استخدام أشخاص يعيشون في أوضاع هشة لتغطية قمعه على نطاق الدولة وخلق منطقة اضطراب جديدة على الخريطة قد أفقد بيلاروس مصداقيتها كمعدة لمشروع القرار وعضو موثوق به في المجتمع الدولي.

71 - **السيد ريباكوف** (بيلاروس): وجه شكره لممثلي بولندا وليتوانيا على اهتمامهما الاستثنائي بالشؤون الداخلية لبلده، وأكد لهما أن بيلاروس ستعالج مشاكلها الخاصة بدون مساعدتهما، وعلى الرغم من الهجمات بوسائل متعددة التي تشنها البلدان الغربية على سيادتها. وأشار إلى أن حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في مستويات المعيشة اللائقة والتعليم والطب والسكن تُحترم في بيلاروس. وأضاف أن حكومته تقوم حاليا بمعالجة المسائل في البلد، بمساعدة حلفائها، وسيتم حلها. واختتم كلمته قائلا إنه ليس لدية ببساطة وقت كاف خلال هذا الاجتماع لتقديم وصف للحالة في البلد وعلى حدوده الغربية مع بولندا وليتوانيا، ولكنه يأمل أن تتاح له الفرصة للقيام بذلك.

رفعت الجلسة الساعة 16:30.